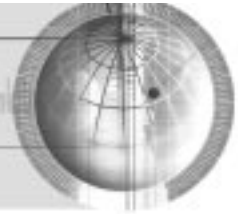


ملخص لنشرة  
استخبارات الشرق الأوسط  
لعام ٢٠٠٣م





## ملخص لنشرة استخبارات الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٣م

### تمهيد:

نشرة استخبارات الشرق الأوسط (إم. إي. أي. بي) هي نشرة شهرية على الإنترنت، تركّز على التطوّرات السياسية الداخلية في الشرق الأوسط، خصوصاً تلك التي تغطّي بشكل دقيق في منشورات اللغة الإنجليزية الأخرى.

ويقول التعريف الرسمي إنه تم تأسيسها في ١٩٩٩م من قِبَل «زياد عبد النور»، وهي تعتمد على المعلومات الموثقة الدقيقة والتحليل الموضوعي بخصوص القضايا ذات الاهتمام الأساسي في المنطقة، وهي بذلك تعطي مساهمة ثمينة لصنّاع السياسة في الولايات المتحدة والدول الأخرى، وهي بتلك الروح لا تعرض توصيات سياسية.

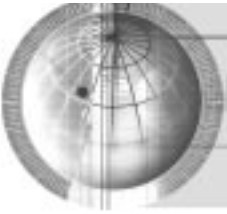
### ملخص النشرة:

#### هل المساعدة الروسية النووية لسوريا صفقة مجزية أو فضيحة مخزية؟

في عدد يناير ٢٠٠٣م؛ تستفتح «نشرة استخبارات الشرق الأوسط» تقاريرها ذلك العام بسؤال: هل المساعدة الروسية لسوريا على الصعيد النووي صفقة مجزية أو فضيحة مخزية؟

لقد قامت وزارة الخارجية الروسية بالتسبب في موجة من الصدمات التي أُلجمت العالم بأسره، وذلك في يوم الرابع عشر من يناير؛ عندما أصدرت تصريحاً رسمياً أفصح عن التوصل لاتفاق مبدئي مع سوريا فيما يخص إنشاء مفاعل نووي على الأرض السورية، وقد تم إدراج هذا التصريح في موقع وزارة الخارجية الروسية على الشبكة العالمية (الإنترنت) قبيل وصول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى العاصمة الروسية، وقد تضمّن هذا التصريح معلومات حول إقامة منشأة نووية بتكلفة تصل إلى بليون دولار؛ تتضمن وحدة لتحلية المياه ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية، ولم تحظ هذه الأنباء بأصداء طيبة من جميع الجهات؛ لأنها قد تبعت تصريحاً آخر صدر في شهر ديسمبر، أعلنت فيه روسيا عن تعجيلها بإنشاء مفاعل نووي في محطة بوشهر الواقعة في إيران لتتفرغ لخطوتها التالية - أي إنشاء المفاعل السوري -، وبعد تلقيها وابل من تساؤلات وسائل الإعلام؛ قامت وزارة الخارجية بإزالة التصريح من موقعها على جناح السرعة، وفي اليوم نفسه صرح وزير الطاقة الذرية «مينا توم» أنه لم تكن هناك أية محادثات متداولة مع السوريين حول هذا الاتفاق؛ فضلاً عن التوصل لإنشاء مفاعل، إنها مجرد أمنية تراود سوريا، وقد قام بعض المراقبين من خارج روسيا بتأويل التصريحات المتضاربة الصادرة عن موسكو في ذلك الشأن، على سبيل المثال عزا «جاري ميلهولين» مدير «مشروع وينسكونسين للسيطرة على الأسلحة النووية» هذا الأمر إلى وجود انقسام بين هؤلاء الذين يتحرّجون من خسائر هذا المشروع على الصعيد السياسي، وهؤلاء الذين يحركهم طمعهم في الكسب المادي. فالوزير الروسي متلهف لتوفير وظائف للآلاف من العلماء والمهندسين في مجال الطاقة النووية العاطلين عن العمل في





روسيا، فعقد إنشاء مثل ذلك المفاعل الكامل التجهيزات سيدير على روسيا ما يقارب بليون دولار، ولكن لم يكن الوزير هو من قام بإطلاق ذلك التصريح بل وزارة الخارجية، حيث يفترض وجود عقول أكثر اعتدالاً وحساسية على الصعيد السياسي كسمة غالبية، ويرى «شارانسكي» أن المسؤولين الروس يواصلون محادثاتهم مع دمشق حول المسألة النووية؛ أملاً في إغراء سوريا للبدء في تسديد ديونها البالغة نحو اثني عشر بليون دولار، والتي تضخمت أثناء الحرب الباردة لموسكو، وعلى الرغم من أن روسيا لم تقم بإنشاء أية منشآت نووية على الأرض السورية على مدار السنوات القليلة التالية؛ فإن مساعد وزير الدفاع والأمن الدولي «جون بولتون» حذر من أن الخبرة والتكنولوجيا الروسية سوف تفيد برامج سوريا النووية بالإضافة لبرامج تطوير الصواريخ، إلا أن تصريحات «بولتون» قد أدهشت زملاءه في الحكومة الأمريكية على ما يبدو، وقد بدأ المتحدث الرسمي «ريتشارد باوتشر» عاجزاً عن تقديم مسوغات هذا التحذير، وفي الحادي عشر من أكتوبر وعندما تم تكرار التساؤل حول هذا التحذير؛ صرح «باوتشر» في حذر أن اقتراب سوريا المتزايد من الخبرات الروسية؛ سوف يتيح لها فرصاً ثمينة لتطوير قدراتها الهجومية؛ تقنعها بمحاولة استئناف تطوير أسلحتها النووية.

\* \* \*

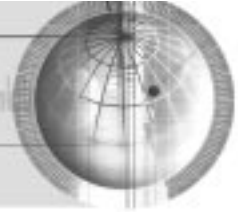
### أوجه قصور برنامج الديمقراطية الموجه للعالم العربي:

وفي عدد فبراير ومارس من «نشرة استخبارات الشرق الأوسط» يتناول «جاري جامبيل» وهو رئيس تحرير النشرة؛ أوجه قصور برنامج الديمقراطية الموجه للعالم العربي، حيث يقسم مقاله إلى قسمين: الأول نشره في عدد فبراير من النشرة، ويتناول العوامل الداخلية التي تعيق نشر الديمقراطية في الدول العربية. والثاني في عدد أغسطس، ويتناول العامل الخارجي كمعوق.

ويبدأ الباحث منطلقاً من أن الهجمات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، قد قوّضت فرضاً كان مسلماً بصحته لوقت طويل في واشنطن - وهو أن التأييد الظاهر للأنظمة الأوتوقراطية الشرق أوسطية يمكن أن يخدم مصالح أمريكا؛ بوصفه متراساً يحميها من الجماعات الإرهابية المتطرفة. ومن ثمّ أتى إقدام أمريكا على تغيير نظام الحكم في العراق وليدلاً للاهتمام الأمريكي بضروريات أمنها القومي الملحة، والتي أوصلت على نحو جزئي إلى الاعتقاد بأن وجود نظام حكم نيابي تمثيلي في بغداد وفي أقاليم فلسطين المتعددة؛ سوف يشعل شرارة البدء لانتشار الديمقراطية في أنحاء المنطقة بأسرها.

ويعدد الباحث بعض العوامل الداخلية التي يعتبرها معوقاً لنشر الديمقراطية؛ منها: الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي يعتبرها غير مؤثرة بدرجة كافية في إشاعة الديمقراطية في العالم العربي، ولكنه يعتبر أن الثقافة السياسية - العقبة الكؤود في طريق إرساء الديمقراطية - قد تمتعت بأعلى نسب الترجيح مقارنة بالتفسيرات الأخرى. وقد ركزت معظم الدراسات على الإسلام والتمسك بالتراث على أنهما أهم المتغيرات؛ لكون الإسلام على عكس غيره من الأديان الأساسية؛ قد وضع قواعد مفصلة فيما يتعلق بكل القضايا الاجتماعية الاقتصادية السياسية، وهو الأمر الذي لم يترك أي مجال للشعب للاشتراك في عملية صنع القرار، فشرعية الإسلام - كما يعتقد بعضهم - في أصلها تقوؤ مشروعية أي نظام سياسي يقبل أن تكون القرارات



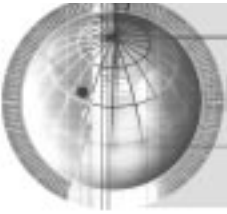


السياسية فيه خاضعة لحكم الأغلبية . ومن ثمَّ فإنَّ مفهوم تحكيم الشرع يجب أن يظهر على طول الخط ، وذلك بأن يقوض شرعية الفساد والحكام المستبدِّين . ومعظم الآراء حول كيف يمكن للثقافة الإسلامية أن تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع يمكن حصرها في تيارين فكريين محددين ، ولكنهما في الوقت نفسه متعارضان ؛ هما : الإسلام والانعزال السياسي . ويرى هذا التيار الفكري أن ثقافة الإسلام السياسية تحث على الانعزال السياسي وفقاً لما يراه «برنارد ليوس» (وهو من أكثر المؤيدين لتلك النظرية) ؛ فإن القضاة المسلمين في القرون الوسطى كانوا قد سعوا لدرء الثورات والتمردات المتكررة التي صاحبت الحكم الإسلامي في أوائل التاريخ الإسلامي .

أما التيار الثاني فيرى أنه مع ظهور بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة (الأصوليين) في جميع أرجاء العالم العربي في الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات ؛ أصبح الادعاء القائل بأن الإسلام يحض على العزلة السياسية باطلاً .

ويسوق الكاتب عاملاً داخلياً آخر في معوقات الديمقراطية بين العرب ، وهو الاعتداد بالنزعة القبلية البدائية ، وهو ما ورد في المقال الذي كتبه «آدم جارفيكل» رداً على مبادرة إدارة بوش لإحلال الديمقراطية في المنطقة العربية ، وقد صرح فيها أن العرب يمكن اعتبارهم عامل هدم لأية وحدة أو ملكية مشتركة ، ولذلك نجد أن قبائل معينة تحكم حوالي ٨ بلدان عربية من أصل ٢١ بلداً ، أما الباقي فيسيطر عليه سلطات سياسية تتبنى سياسة الاحتكار . وكما أورد «جاميس بيل» و «روبرت بسرنجبروج» في مرجعهم حول سياسات الشرق الأوسط أن الذي يملك زمام السلطة الفعلية في العالم العربي أفراد معينون وشبكات من علاقات القرابة ، ومن ثمَّ فالسياسة هناك تعد شأنًا عائلياً .

ومن العوامل الداخلية : ما أسماه الكاتب «البنية الطبقيّة المانعة» ، وفسرها بأن السيطرة التي أحكمها سلاطين القرون الوسطى والعثمانيون على الأسواق المحلية ونقابات التجار في ذلك الوقت ؛ تعتبر من أهم أسباب إعاقة تشكيل طبقة من التجار البرجوازيين ، كما أرجع بعضهم ضعف طبقات رجال الأعمال إلى الاختراقات الاقتصادية والسياسية الأوروبية في المنطقة . وقد أرجع تفكك البناء الطبقي إلى بروز دول تتبع سياسة التدخل الحكومي في شؤون الاقتصاد على نحو مفرط (ما عدا لبنان) في أنحاء المنطقة ، وتحت مثل تلك الظروف ؛ تتولى الدولة مهام تقاولية مفسحة المجال إلى مجموعات في الشركات التكنوقراطية الإدارية التقنية التي لا تدين بوجودها إلى الملكية الخاصة . ومن ناحية أخرى ؛ فإن تنمية أنظمة اقتصادية حرة نسبياً داخل بعض البلاد العربية لا يسفر - كما يبدو - عن مشاركة في عملية صنع القرار ؛ حتى إن كانت الطبقة المتوسطة داخل المجتمع هي المعرض . وفي مصر ؛ فإن رجال الأعمال - على حد زعم «روجر أوبن» - يهتمون على نحو أكبر باستخدام الاتصالات بالحكومات ؛ لتأمين حماية شخصية لهم ، وذلك ضد التداخلات البيروقراطية أو الجمود ، وذلك أكثر مما يهتمون بتلك الاتصالات لكونها طريقة ذات تأثير فعال لتحقيق إصلاحات جوهرية مهمة في سياسة الحكومة ، حتى رجال الأعمال الذين لا يعتمدون على الحكومة واتصالاتها في حماية مصالحهم ؛ يسارعون من أجل تحقيق ذاتهم والتناسق مع ذلك النظام السائد ، وقد جعلت الحكومات العربية



إدارة الأعمال الاستثمارية دون انتهاك القوانين المقيدة للنظام الاقتصادي فيها أمراً مستحيلاً، وذلك على نحو متعمد من جانبها .

ومن الأسباب الداخلية المعوقة للديمقراطية: وجود الدول المانحة، ويعني بها تلك الدولة التي تحصل فيها الحكومات مبالغ (أرباحاً) طائلة من المستثمرين الأجانب على نحو مباشر، ويتم استخدام قدر ضئيل من هذه الأرباح في تجديد الثروة، أما غالبيتها فيستخدم في تسويق السلع أو الاستثمار .

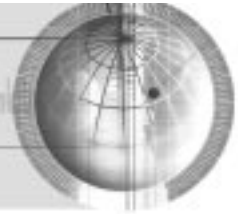
والمواطنون في دول الخليج - وليبيا مثل تلك الدول - ليسوا فقط غير ملزمين بدفع الضرائب للدولة بل أكثر من ذلك؛ فهم معتمدين! بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنفاق الحكومي، كما أن ثروات المواطنين لا تنشأ في الأساس عن نشاطهم الإنتاجي بل عما تقدمه لهم الدولة . وبالرغم من أن غالبية الداخل الإجمالي في البلدان السابق ذكرها فقط - وهي من الدول المصدرة للنفط يُستمد من أرباح النفط؛ فإن صادرات البترول في كل من مصر والجزائر وسوريا أيضاً تمثل مصدراً مهماً لإيرادات الصرف الأجنبي .

ولكن الباحث يرى أنه في حين أن الإيرادات الخارجية قد أدت دوراً في التمكين لأنظمة الأوتوقراطية بما لا يدع مجالاً للشك - في بعض البلاد العربية؛ فإن القناعة القائلة بأنها سببت فجوة ديمقراطية واسعة فيما بين منطقة الشرق الأوسط والمناطق الأخرى في العالم تبدو غير منطقية تماماً .

وقد ركزت بعض الدراسات على الاختلافات العربية والطائفية بوصفها عاملاً أساسياً في غياب الديمقراطية، إلا أن الصراع العرقي - الطائفي في العالم العربي كله - يمكن مقارنته بذلك الصراع في دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا؛ في حين أنه من الصحيح أن بعض الدول العربية المتجانسة نسبياً (مصر - تونس على سبيل المثال) قد استطاعت الهرب من دوامة الصراع الداخلي التي تاهت فيها لبنان والعراق؛ إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيق تحول ديمقراطي يسود مجتمعاتهم .

ويفتقر العالم العربي إلى التجارب المسبقة مع الديمقراطية، ويعد ذلك عاملاً آخر يمكن أن يجعل إرساء الديمقراطية في المنطقة أمراً صعباً، ففي حين أن بلاد في خارج العالم العربي كان يسودها حكم ديمقراطي في الماضي، وواصلت مسيرتها نحو تعزيز الديمقراطية في الوقت الحالي في نجاح (مثل أوروبا الوسطى)؛ فإن ذلك يكاد يعتبر ضرورة ملحة في إرساء الديمقراطية، وفي الواقع أنه من نحو أو آخر فإن كل الديمقراطيات المنتخبة البالغ عددها ١٢١ حول العالم قد برزت من أنظمة غير ديمقراطية في الأساس؛ إلا إذا ما كانت قد نشأت على كونها ديمقراطية .

ويعد عامل المناخ الأمني في العالم العربي من العوامل الحاسمة في منع إرساء الديمقراطية في دول العالم العربي، على الأقل فيما يخص البلاد المتاخمة لحدود إسرائيل، فتلك الجيوش الكبيرة العدد المسوغة الوجود والتي يتجاوز عددها أعداد قوات الأمن الداخلية في تلك البلاد؛ تعزز المواجهة ما بين الدولة والمجتمع . والعنصر الأخير الذي يتصل بهذا الشأن هو غياب التأثير الإيجابي من قبل دول الجوار، فالدول العربية قد



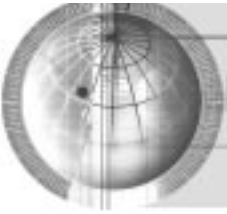
تدخل بعضها في شؤون بعضها الآخر؛ من أجل إخراجهم عن طريق الديمقراطية.

\* \* \*

### أصول الصفوة الإصلاحية في إيران:

وفي عدد أبريل يحاول الباحث «ماهان عابدين» - وهو محلل عراقي متخصص في الشؤون الإيرانية، وتلقى تعليمه في «مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية» - تتبع أصول الصفوة الإصلاحية في إيران، ويوضح بحثه - كما يعتقد كثير من المحللين السياسيين - أن المواجهة بين المؤسسة المحافظة وحركة الإصلاح، والتي هيمنت على الشؤون السياسية الإيرانية خلال الأعوام الستة الماضية، قد وصلت إلى نقطة حاسمة. وإحدى مشكلات هذا النوع من التحليل هو أنه يتجاهل - أساساً - الطبيعة الصفوية - نسبة إلى «الصفوة» - للحركة الإصلاحية، ويبالغ في ضغط الرأي العام للإصلاح، فحركة الإصلاح في إيران ليست نتيجة للتمحيص الشعبي؛ بقدر ما هي إعادة صياغة للسياسات المنشقة في الجمهورية الإسلامية. ويدرك معظم المراقبين المطلعين بشكل أفضل أن معظم القادة البارزين للإصلاح في إيران هم من نتاج النظام الإسلامي، عادة ما يتم تجاهل أن معظمهم قد جاء من أكثر فروع حساسية وسرية: هيئة الأمن والاستخبارات، ويمكن أن يعود أصل الصفوة الإصلاحية إلى جهود أحد الضباط السابقين رفيع المستوى في الاستخبارات المضادة، وهو «سعد هجاريان»، في محاولة إيجاد خطاب سياسي وثقافي؛ متميز عن التيار الثقافي العام للجمهورية الإسلامية، وللهولة الأولى؛ يبدو «هجاريان» الإصلاحي غير مُرَجَّح، فقد ولد في عائلة فقيرة، وتربى في الأحياء الفقيرة في جنوب طهران، انضم «هجاريان» منذ بدايات حياته إلى النشاط الإسلامي وشارك في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ثم تم انتخابه سريعاً في أجهزة الاستخبارات الناشئة في نظام ما بعد الثورة.

وفي أثناء تأسيس وزارة الاستخبارات والأمن القومي في مطلع عام ١٩٨٤م؛ كان «حجازي» قد أثبت نفسه بالفعل كضابط كفء في مجال الاستخبارات المضادة. وترك «هجاريان» العلم في وزارة الاستخبارات والأمن القومي في عام ١٩٨٩م، وأكد وجوده، ونال شهرة في مجال الفكر، وتم ربط مركز الدراسات الاستراتيجية - رسمياً - مع كل من هيئة البحوث في وزارة الشؤون الخارجية، واللجنة الفرعية للمجلس الأعلى للأمن القومي، والذي كان المفرخة التي نتجت عن استراتيجية «هجاريان» الإصلاحية، وجذبت العديد من المسؤولين السابقين في جهاز استخبارات الأمن، والذي سيمارس أدواراً بارزة في حركة الإصلاح، وتضمن: «أكبر جانجي» وهو ضابط استخباري سابق في قوات حرس الجمهورية الإسلامية، و«حميد رضا جالبيور» وهو ضابط سابق رفيع المستوى في قوات الحرس، و«محسن أمين» وهو قائد سابق في قوات حرس الجمهورية الإسلامية، و«محسن سارزيجران» وهو قائد أول سابق في استخبارات القوات البرية، وتضمنت المعارضة الإصلاحية أيضاً شخصيات ثورية تربطها علاقات غير مباشرة مع الشخصيات البارزة في استخبارات الأمن، وكان «عباس عبدي» أحد قادة احتلال السفارة الأمريكية في طهران وفي فترة منتصف الثمانينات؛ عمل نائباً لممثل الثورة في طهران.



ومعظم المظاهرات الراديكالية تقوم بتنظيمها الجماعات الطلابية ، والتي تنتمي إلى جماعتين رئيسيتين ؛ هما الـ (O.F.V) ، والجمعية الإسلامية للطلاب والخريجين (I.S.S.G) ، وكلاهما مرتبط بالصفوة في استخبارات الأمن .

وسرت شائعات حول حركة الإصلاح تقول بأن «هجاريان» قد ضم خاتمي للإشراف على حركة الإصلاح ، وليس هناك دليل قوي لتدعيم هذا الادعاء . ومع ذلك ؛ فمن الواضح أن خاتمي كان يملك المهارة والوضع اللذين قرباه من صفوة الاستخبارات الداخلية . وبعد انتخابات خاتمي ؛ بدأت الصفوة في استخبارات الأمن في شن حملة صحفية لا هوادة فيها للقضاء على الأيديولوجية المتشددة المسيطرة ، ودعم الجهود الرامية لإصلاح مؤسسات النظام ، وقد استهدف الإصلاحيون رفسنجاني بوابل من المقاولات الانتقادية ؛ قبل الانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠٠٠م ، والذي كان يشارك فيها الرئيس السابق بهدف غير مُعلن لتأمين رئاسة مجلس الشعب ، وقد شهّرت رفسنجاني ودوره في إطالة مدى الحرب التي استمرت ثمانية أعوام ، بالإضافة إلى دوره غير المباشر في قضية الجرائم المتسلسلة التي أفسدت خطته الانتخابية ، وساهمت بشكل مباشر - في هزيمته الساحقة ؛ بالإضافة إلى أنه قد أصبح من المعروف - بشكل متزايد - لدى القلاع المحافظة في النظام أن اتهامات الإصلاحيين ما كانت لتوجد بدون مساعدة الأصدقاء السابقين في الاستخبارات .

لقد دعمت الصفوة رئاسة خاتمي ، وفي الحقيقة فقد كان خطأ الرئيس خاتمي من خلال عجزه عن استغلال الفرص التي قدمتها الصفوة ، وهو ما ساهم في الحالة المؤسفة الحالية لحركة الإصلاح ، وفي الحقيقة فقد برهن الرئيس خاتمي على صبره الواسع ، وأظهر ميولاً كبيرة لتحقيق التسويات .

ويرى معظم الاستراتيجيين المحافظين أن الخدمة التي قدمتها الصفوة إلى الجمهورية الإسلامية ؛ هي توجيه سخط الجماهير بعيداً عن الحلول الراديكالية (الأصولية) إلى نشاط ثوري يعمل داخل مقررات الدستور في الجمهورية الإسلامية ، وكتيجة لذلك ؛ فإن المخاوف تزداد من أن يُترجم رد الفعل المعادي من جناح اليمين حالياً ؛ في صورة هجوم على حركة الإصلاح كلها .

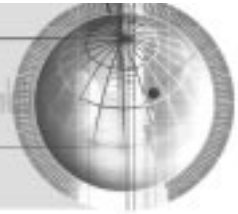
إن حركة الإصلاح تمر حالياً بمرحلة صعبة ؛ إذ يتعين عليها العمل في بيئة تميزت بهجمات شرسة - بطريقة غير مسبقة - من قبل المحافظين ، وسخط شعبي متزايد من العملية السياسية .

\* \* \*

### ظاهرة مقتدى الصدر:

وفي عدد شهر يوليو يناقش «مهان عابدين» ظاهرة مقتدى الصدر ، فحتى وقت قريب كان المسؤولون الأمريكيون في العراق يتجاهلون الصدر بصورة كبيرة ، فقد كان يحظى في المؤسسة الشيعية الدينية بسمة جعلته يبدو شاباً مثيراً للقلق ذا آراء دينية معتدلة ، محافظاً في منهجه على سمعة والده الراحل نفسه ، وحرصاً من قوات التحالف على الحد من ولع الشيعة بهذا العالم الديني الشاب - والذي يعتقد بلوغه الثلاثين من عمره ؛ غير





أنه من المرجح أن يكون في منتصف العشرينيات - سمحت له القوات بتطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي يقطنها الشيعة ببغداد، ولكنهم أقصوا أتباعه عن المجلس الحاكم في العراق .

وتعود أصول الصدرين إلى تشكيل وديناميكية العلاقة التي امتدت إلى ثلاثين عاماً بين النظام الحاكم العراقي وقبائل الشيعة الحضر ونشاط محمد صديق الصدر الدعوي . وقد بدأ النظام السابق في العراق يتعاون مع قبائل الشيعة، ومنحهم بعض الامتيازات خوفاً من الصحوة الشيعية التي بدأت في أعقاب حرب الخليج الفارسي عام ١٩٩١م؛ بما يعد تراجعاً فكرياً بارزاً لحزب البعث الحاكم، والذي قضى العهد المنصرمين محاولاً قمع تأثيرهم .

لقد كانت العلاقات التي تربط بين القبائل الشيعية وبين المؤسسة الدينية الشيعية سيئة كما يذكر التاريخ؛ فقد حدث ثمة صراع بين التعصب القبلي وبين بعض مفهومات الشيعة العالمية .

وكان تأثير الصدر أعظم ما يكون في حي الشيعة ببغداد، والتي كانت تُعرف بمدينة صدام، وقد كانت تعرف رسمياً باسمها الأصلي مدينة الثورة . فحينما أُنشئت مدينة الثورة في الستينيات بهدف استقطاب معظم مهاجري الشيعة من جنوب البلاد وتشجيع القضاء عليهم؛ كانت هناك مقاطعة مساحتها ٢٠ كيلو متراً مغلقة اقتصادياً، وبعيدة نفسياً وثقافياً وجغرافياً عن بقية مدينة بغداد؛ مما عزز من تأثير قوة هويات العشائر التي بلغ عدد أفرادها أكثر من مليونين في التسعينيات .

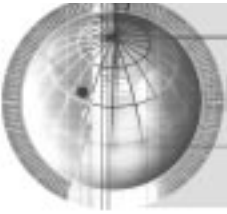
وفي فبراير ١٩٩٩م نجح بعض رجال صدام في اغتيال الصدر، واثنين من أبنائه في النجف، فلجأ مقتدى الصدر للاختباء بعد وفاة والده، وصاحبه بعض أتباع والده من المتعصبين .

وقد نمت حركة الصدرين منذ استشهاد محمد صديق الصدر، واستعادت مبادئه الفريدة في الدمج بين القبلية والدين . وقد قطع الصدريون شوطاً كبيراً في الربط بين استشهاد محمد باقر الصدر - الذي اغتاله النظام الحاكم عام ١٩٨٠م - وبين استشهاد محمد صادق الصدر؛ غير أن حركة كل زعيم منهما تختلف اختلافاً بيناً عن حركة الزعيم الآخر، سواء في المجال الفكري أو في الهيكل التنظيمي، أو في أسس الدعم . ويطمح الصدريون في التمييز عن المعاهد الدينية والمؤسسة العراقية الدينية الشيعية الإيرانية وغيرها من التأثيرات الخارجية الأخرى (وأشهرها التأثيرات اللبنانية)، فهم يهدفون إلى تشكيل حكومة ثيوقراطية في العراق تحترم الاختلاف الديني وتتماشى مع الأعراف القبلية، والأهم من ذلك أن تكون مستقلة عن رجال الدين الإيرانيين، وهذا يبعدهم عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وبعض أعضاء حزب الدولة الذين يطمحون في تحقيق الثيوقراطية الإيرانية في العراق .

بعد سقوط النظام العراقي السابق استولى الصدريون على مدينة الثورة التي تغير اسمها إلى مدينة الصدر، ثم شنوا حملة مؤثرة لإعادة إصلاح توزيع الوظائف في الدولة والسيطرة على الخدمات الأساسية والأمن، وسيطر الصدريون على سلسلة من المساجد وعلى الحسينيات (وهي مراكز تدريب شيعية وتضم قاعات للتمائم)،







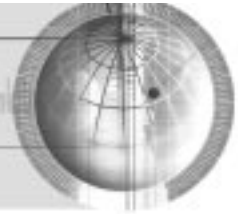
كما استطاعوا تشغيل المحاكم، ونثر رجال الشرطة في الشوارع.

وعلى الرغم من مطالبة مقتدئ الصدر من الولايات المتحدة ترك البلاد بطريقة مستمرة، فإنه ندد بالهجمات على قوات التحالف واصفاً إياها بأنها مثل الأعمال التخريبية ضد العراق وشعبه، والتي ارتكبتها أتباع النظام الحاكم السابق، فهو يعلم جيداً أن سيطرته على مدينة الصدر تعتمد على التحمل الأمريكي، وليس لديه نية في أن يثير معها أي مشكلة في الوقت الحالي، وتقتصر قاعدة مساندة الصدرين على مدينة الصدر على الرغم من أن الروابط القبلية لكثير من المقيمين قد سمحت للحركة أن تؤثر في بعض المدن الجنوبية مثل العمارة، ويعود السبب في ضعف الصدرين إلى انزعاجهم عن المعاهد الدينية، والتي كان يعيش فيها الصدر الأب، وكان الصدر يتحدث باللهجة العراقية العربية مخالفاً لكل علماء الدين الباقين الذين يؤثرون التحدث بالعربية الفصحى؛ مما جعل الآخرون ينظرون إليه بازدراء.

وعلى الرغم من أن مقتدئ الصدر هو الزعيم الحركي للحركة؛ فإنها تفتقر إلى الرأس المدبر الذي يقوم باتخاذ القرارات المهمة، وقد أخفقت محاولات علاج ذلك العيب فقد جاءت منقسمة وغير مؤثرة. وكانت إحدى المحاولات المشهورة هي المحاولة التي قام بها الشيخ محمد يعقوب الذي كان صديقاً مقرباً لمحمد صادق الصدر الثاني، ونتيجة لجهوده نشب نزاع بين مقتدئ الصدر ويعقوب، فانفصل عن الحركة وأسس حزب «الفضيلة الإسلامية». ويعود أحد أسباب عدم اهتمام الولايات المتحدة بالتعامل مع الصدرين إلى صعوبة تعاون الحركة المنغلقة مع النظام البعثي السابق.

وعلى الرغم من افتتان الشيعة بمقتدئ الصدر؛ فإن ذلك القائد الذي تنقصه الخبرة قد أثار عداوة بعض الفرق الشيعية الأخرى دون داع من خلال أحاديثه التي أدلى بها، وخاصة ضد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وقد فكر الصدريون حالياً في إصلاح العلاقات مع إيران، فسمحوا بتعليق صور آية الله الخميني في مدينة الصدر، وقد زار مقتدئ الصدر إيران ليحضر المناسبات احتفالاً بالذكرى الرابعة عشرة لموت آية الله الخميني في الرابع من يونيو، فعقد مؤتمراً استمر سبعة أيام مع كبار المسؤولين الإيرانيين - من بينهم القائد الأعلى آية الله علي خامنئي ومحمود هاشمي شهرودي رئيس القضاة -، وقد ذكر التقرير أنه قد اجتمع سرياً بقاسم سليمان رئيس القسم الخارجي الخاص بالمخابرات الإيرانية.

ومن المحتمل أن تلقي ظاهرة الصدرين الظلال على الفترة الانتقالية في العراق، حتى لو انقسمت الحركة أو تعرضت قيادة مقتدئ الصدر للعرقلة أو التوقف؛ سيظل استشهاد الأب قوة مؤثرة في السياسة العراقية، وفي ظل هذه الحقائق يجب أن تعالج الاستراتيجية الأمريكية وتلك التي يتبناها المخططون العراقيون المشكلات المتصلة بالميراث القبلي للبلاد، والذي لا يؤثر فيه سوى الدولة والحوزات العلمية.



### تأثير العامل الخارجي في منع الديمقراطية في الشرق الأوسط:

وفي الجزء الثاني من دراسته المنشور في شهر أغسطس يطرح «جاميل» تأثير العامل الخارجي في منع الديمقراطية في الشرق الأوسط؛ فيذكر أن الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية فيما يخص تعزيز الديمقراطية داخل بلاد العالم العربي؛ قد ترددت سياستهم بين ما يمكن تسميته التجاهل أو اللامبالاة المفرطة (العجز في اتخاذ أية أفعال لتعزيز إرساء الديمقراطية أو الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية الضرورية لتفعيل وجودها في سهولة ويسر)، وبين الجهود المتعمدة لتقوية الأنظمة الفاشية؛ لتتغلب على القوى التي تنادي بالتغيير الديمقراطي.

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا: لماذا تم استثناء الدول العربية من تلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية؟ وهل كان لذلك الاستبعاد تأثير حاسم في سير عملية إحلال الديمقراطية في المنطقة؟ وفي تلك الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وفي دول العالم الثالث حيث تمارس الولايات المتحدة أقوى سلطة على الصعيد السياسي مما في الدول الأخرى؛ فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية كانت مدفوعة على نحو أساسي ببعض الأهداف التي ترمي إلى إضعاف النفوذ السوفييتي، ومن ثم فإن الأنظمة الفاشستية المناوئة للشيوعية والتي تبني سياسات اقتصادية ليبرالية؛ كانت غالباً ما تتلقى في الواقع دعماً أمريكياً، وفي بعض الحالات عندما كان تعزيز الديمقراطية في العالم الثالث يعتبر مصدر تهديد لمصالح أمريكا الاقتصادية والأمنية، فقد كانت الولايات المتحدة تتدخل لتوقيف أو إعاقة عملية إرساء الديمقراطية.

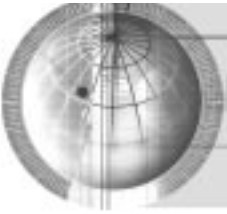
وخرجت إدارة كلينتون بمبدأ توسيع نطاق الديمقراطية التي تؤيد فكرة انتشار الديمقراطية والتقدم في مسيرة تعزيزه؛ لأن ذلك يفيد المصالح الأمريكية، وهذا يرجع إلى كون البلاد الديمقراطية أقل إمكانية لخوض الحروب بعضها مع بعض، وأقل إمكانية لدعم الإرهاب، وأقل إمكانية لإطلاق موجات من اللاجئين، في حين أنها تقوم على الأرجح باحترام الاتفاقيات والمعاهدات، كما تخضع للقوانين الدولية وتحترم الأجواء العالمية، كما يشكّلون شركاء تجاريين رابحين.

ويذكر الباحث أن هناك خمسة أبعاد متداخلة لمبدأ تعزيز الديمقراطية الأمريكي، وتمثل في الانتخابات: - الحرة العادلة - الحكم المبني على الدستور - الحقوق المدنية - الجمعيات الأهلية - التحرير الاقتصادي.

في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أودت الهجمات الإرهابية إلى تحول في الاتجاه الأمريكي نحو تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، وذلك بأن ضعفت ثقتها في فكرة أن مساندة الولايات المتحدة للأنظمة غير الديمقراطية سوف يخدم مصالحها بكونها حصن ضد الإرهاب والتطرف الإسلامي، وقد أصبح كل من المسؤولين والمراقبين السياسيين الأمريكيين على ثقة من أن غياب الديمقراطية رسّخ جذور الجماعات الإسلامية المتطرفة، وذلك لأنه لم يتح لهم القنوات التي يمكن من خلالها التعبير عن آرائهم سلمياً، وأن القيادات الحكومية وما يخلفونه من خسائر اقتصادية قد تسببوا في ابتلاع أي فرصة أمامهم لاعتلاء منصب ذي شأن.

وبالرغم من كون المطالبة العلنية بالديمقراطية في العالم العربي في حد ذاتها تمثل تحولاً في السياسة الأمريكية؛ فهو لم يؤد في الوقت نفسه إلى أية تحول في العلاقات الأمريكية العربية على نحو جوهري.





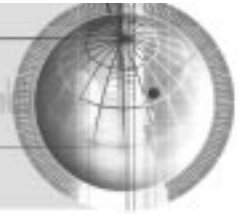
وبالرغم من إعلان الولايات المتحدة في أبريل ٢٠٠٣م عن كون ٤ ملايين دولار باسم «مبادرة الشراكة الأمريكية في الشرق الأوسط» سوف تذهب إلى الجمعيات غير الحكومية في عشر من الدول العربية، وذلك لحماية حقوق الإنسان وتشجيع المشاريع الديمقراطية، وفاعلية هذه الأموال في تحقيق أهدافها سوف تعتمد في الأساس على نوعية الجماعات التي سوف تتلقاها، وبالرغم من اتجاه وزارة الخارجية إلى تفضيل الاهتمام بتحسين العلاقات البينية بين الحكومات على أولويات سياستها الأخرى؛ فإن سيطرتها على أموال مبادرة المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط لا تتماشى في تناغم مع دعمها القوي للجمعيات الأهلية في العالم العربي.

في الحقيقة؛ فإن هذا واضح بالفعل في كون وزارة الخارجية لم تشارك إدارة بوش حماسيتها لتسهيل الإصلاح السياسي في العالم العربي، ففي وقت مبكر من هذا العام أصدرت تقريراً سرياً وزع على المسؤولين البارزين على ألا يتم إطلاع الجمهور عليه، وقد تضمن أن التغييرات السياسية هي السبيل الموصل إلى استقرار أشمل وأكثر بقاءً في جميع أنحاء المنطقة؛ إلا أن تلك التغييرات هي أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي ولفترة طويلة قادمة.

والأمر الأكثر أهمية هنا من حصص المعونات التي تهبها مبادرة المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ يتصل في اختيار الألفاظ التي استخدمها المسؤولون البارزون فيما يتعلق بالشؤون السياسية في العالم العربي. وفي هذا الشأن قامت إدارة بوش بتغييرات بسيطة لكنها مهمة في طريقة التعامل مع العالم العربي، وذلك على عكس ما كان عليه الأمر في الماضي، ومن أهم العناصر التي برزت في كلمة كولن باول في ديسمبر ٢٠٠٢م التي ألقاها في مؤسسة التراث، كانت تلك الملاحظة أن بعض الدول مثل (البحرين - قطر - المغرب) قد باشرت إصلاحات سياسية جريئة، وعقب استقبالها نسخة مسبقة من نص هذا الخطاب قامت الأردن بتدوين اعتراضها على هذه الفقرة؛ مصرّة على أنها كانت يجب أن تذكر مع تلك الدول على حد سواء. إلا أن هذا المطلب قد تم رفضه؛ لأن الملك الأردني عبد الله قد تم تنصيبه وفقاً لمرسوم قضائي، وذلك ما استمر حتى الآن منذ قام بحل البرلمان في منتصف ٢٠٠١م، كما عمل على تأجيل إقامة انتخابات جديدة. وفي خلال أسابيع من كلمة كولن باول حدد الملك عبد الله موعداً لإقامة انتخابات تشريعية، كما أن الانتقاد العلني من قبل إدارة بوش الذي وجهه لمصر بصدده محاكمة سعد الدين إبراهيم، يعتبر أحد أوجه التحول في السياسة الأمريكية فيما يتعلق بطريقة تعاملها مع دول العالم العربي عما كان عليه الأمر في الماضي.

وبالرغم من أن التمويل المباشر للمساندين لقضية الديمقراطية في العالم العربي هو أمر غير ملائم بالنسبة للإدارة الأمريكية؛ فإن استخدامها الجريء للدبلوماسية على صعيد الرأي العام؛ يمكن له أن يث الروح في هؤلاء المؤيدين وما يمثلونه من مؤسسات داعمة للديمقراطية في العالم العربي، وقد صرح أحد محرري جريدة «القدس العربي» المدعو عبد الباري عطوان على لسان الكثير منهم بتلك الشكوى في عام ١٩٩٩م؛ أن رياح التغيير الديمقراطي؛ قد اجتاحت جميع أنحاء العالم عدا العالم العربي (منظقتنا)، وذلك لأن (وزيرة الخارجية





الأمريكية مادلين أولبريت) ترغب في أن نحفظ بحكامنا الديكتاتوريين والملكيين، وذلك لضمان بقائنا في حالة من الضعف والقهر، هذا. . . وقد قامت إدارة بوش على نحو لم تصل إليه مثيلاتها السابقة بمنافاة هذا الانطباع والتشكيك في صحته على حد زعم الباحث.

\* \* \*

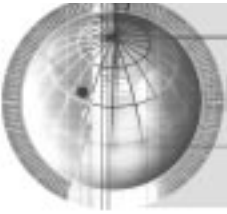
### حق عودة اللاجئين الفلسطينيين:

وفي العدد نفسه يرى الباحث «ماكس أبراهامز»، وهو أحد باحثي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومن المتخصصين في دراسة الصراع العربي-الإسرائيلي؛ أنه لم يحظ حق العودة بدراسة فذة جمعت كل ما يتناقله الرأي العام من وجهات نظر حول تلك القضية؛ منذ صدر ذلك الكتاب الذي أثار الجدل عام ١٩٨٩م لمؤلفه المؤرخ الإسرائيلي «يني موريس»، والذي يحمل عنوان (ميلاد أزمة اللاجئين الفلسطينيين)، ومثلما أحدث ذلك الاستفتاء الذي أجراه المركز الفلسطيني للسياسة والبحوث المسحية.

ووفقاً لما يراه د. خليل شقافي مدير ذلك المركز المعروف ومقره رام الله؛ فإن الاستقصاء يكشف عن حقيقة مهمة، وهي أنه في حين أن معظم اللاجئين الفلسطينيين يطالبون بحق العودة إلى الأرض المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م؛ فإن السواد الأعظم لا ينشد ممارسة هذا الحق على أرض الواقع، وذلك لأن ذلك يتطلب انتقالهم للعيش في إسرائيل.

وسارع «شقافي» في الادعاء أن منح حق العودة للفلسطينيين لن يمثل بأي شكل من الأشكال خطراً على التوازن السكاني (الديموغرافي) في إسرائيل وذلك؛ لأن الفلسطينيين أنفسهم لا يريدون في الحقيقة أن ينتقلوا إلى إسرائيل، وذلك وفقاً لما أظهره الاستفتاء. ومن ثم فإن الحديث الذي يدور عن كون حق العودة من شأنه تدمير دولة إسرائيل ليس سوى مجرد هراء. ولم تمنح وسائل الإعلام بما لها من تأثير بليغ وما صاحبها من دعاوى سياسية مزاعم شقافي أصداً واسعة فقط؛ بل قد سلّمت بها كحقيقة واقعة، فقد نشرت صحيفة وول ستريت مقالة لشقافي طرح فيها وجهة نظره عن القضية.

وقد قامت البيانات التي أوردها «شقافي» على مسح تم إجرائه على أربعة الآلاف وخمسمائة وستة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان، حيث تم طرح موقف افتراضي على العينة المشاركة في المسح، تمثل في السؤال الآتي: إذا قبلت الحكومة الفلسطينية تسوية مقدمة من قبل إسرائيل تسمح فيها بعودة عدد بسيط من اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم في إسرائيل وفقاً لجدول زمني يمتد لعدة سنوات؛ فعلى أي خيار من تلك الخيارات الخمسة الواردة في الجدول الموضح في الأسفل سوف يقع اختيارهم بوصفه أكثر الخيارات قبولاً؟ أبدى ١٠٪ فقط من أفراد العينة المشاركة في هذا الاستفتاء رغبتهم في الانتقال إلى داخل حدود ما قبل ١٩٦٧م. في مقابل ذلك فإن ٧١٪ منهم اختاروا البقاء في الدول التي استضافتهم أو العيش في الدولة الفلسطينية المستقبلية التي تضمنتها التسوية، وذلك في كل من غزة والضفة الغربية ومناطق



أخرى، والتي ستتداخل فيما بعد مع المناطق الفلسطينية وفقاً لما سيجري من تبادل للأقاليم. وفي حقيقة الأمر فإن ما وقع تحته «شقاقي» من ضغوط خلال جلسة الاستفسارات التي عقدت في معهد بروكينجس؛ دفعه إلى الاعتراف بأن الاستفتاء الذي أجراه لم يسفر عن أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين (٩٥٪) الذين يؤمنون بحق العودة كحق مقدّس؛ لن يقوموا بممارسة حقهم هذا في المستقبل، حيث قال: «لم يكن هناك سؤال مباشر حول هذا الموضوع، لا يمكنني الجزم بذلك؛ لأنه ليس ثمة سؤال مباشر حول ذلك الموضوع».

\* \* \*

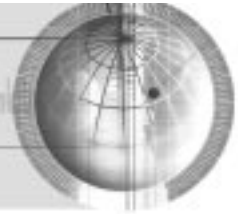
### العلاقات الأمريكية - السورية:

وفي عدد أكتوبر يحلل «زياد عبد النور» أسباب توتر العلاقات الأمريكية السورية، حيث يرجع قسماً منها إلى الخلافات داخل الإدارة الأمريكية، ويقول: إن إخفاق المساعي الدبلوماسية انعكاس لتنامي الصراع بين المحافظين الجدد والدبلوماسيين داخل الإدارة الأمريكية؛ أكثر من كونه انعكاساً لتلك الخلافات التي لا تقبل المصالحة بين سوريا وأمريكا، بإخفاقهم في التنسيق السياسي أعطى إشارات متضاربة لدمشق. وفي سؤال تم طرحه على الرئيس الأسد خلال مقابلة جرت في الثاني من أكتوبر دار حول كون الانسحاب السوري من لبنان يعد أمراً مهماً بالنسبة للأمريكيين؟ أجاب الأسد: نحن لا نستطيع أن نفهم السبب وراء طلب بعض الأمريكيين لهذا الأمر وامتناع آخرين عن المطالبة به، حتى إن البعض أحياناً يؤيده ثم يعود لرفضه في حين آخر، ونحن لا يمكننا الوقوف على أهمية هذا الأمر للأمريكيين، أو على كون هذا مطلباً أمريكياً في الأساس أو ليس ذلك.

وعقب انتهاء حرب تحرير العراق اختار البيت الأبيض تفعيل «خريطة الطريق» الفلسطينية - الإسرائيلية، وإعادة اعمار العراق؛ كأولى أولويات سياسته الخارجية بخصوص المنطقة، والتمكن من إنهاء التدخل السوري في كلا القطرين؛ مع الحفاظ على ما أبدته سوريا من تعاون في مجال المخابرات ضد تنظيم القاعدة.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية لم تقلص سوريا من دعمها للميليشيات المسلحة في كل من فلسطين والعراق بصورة قاطعة؛ في الوقت الذي كان تعاونها ضد تنظيم القاعدة قد ظهر على حقيقته كنوع من النفاق البحت. ويشير الباحث إلى السياسة التي طالما اعتمدها الإدارة الأمريكية، وهي الالتزام بالمساعي الإيجابية مع سوريا، وعدم توجيه تهديدات علنية في التعامل الدبلوماسي معها، والتي حازت الكثير من الأهمية خلال ثلاثين عاماً هي مدة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد، والذي تمتع بقدرة غريبة على اختراق الخطوط الحمراء لمواجهيه، وهو بذلك نادراً ما أخطأ في تقدير النيات الأمريكية.

وفي أثناء شهر يولية أصدر بول للسوريين إشارة أخرى تدعو إلى خلط الأمور؛ حين قام بتعيين «إدوارد جيرجيان» رئيساً للجنة الاستشارية المسؤولة عن توثيق العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع العالم العربي، «جيرجيان» هو مبعوث سابق لسوريا ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وهو الذي أسس معهد



جيمس بيكر ، وهو بلا شك صاحب خبرة كافية وبارعة ولغوية تؤهله للقيام بالمهام الموكلة إليه في هذا الشأن ، لكنه من مؤيدي التسوية مع نظام الأسد على طول الخط ، وقد قام «جير جيان» - سواء على سبيل المصادفة أو غيرها - بزيارة إلى دمشق في أغسطس ، ولدت حديثاً شاع في العاصمة السورية حول تخفيف أمريكي للضغط على سوريا .

لقد أدّى الضغط الذي مارسته أمريكا على سوريا لإشاعة التوسط والاعتدال ، وذلك عبر تسهيل الإصلاح السياسي في البلاد ، وبالرغم أن بعضهم أيد هذا الأمر بوضوح ؛ فإن الكثير من المصلحين من مؤيدي الديمقراطية في سوريا رأى أن هذا الضغط الخارجي كان نافعاً من وجهين :

أنه يمد سوريا بعامل ضغط من أجل الإصلاح السياسي لمواجهة التهديدات الأمريكية ، فعلى النظام أن يفسح المجال للشعب ويعيد له حريته ، هذا ما صرح به أحد قادة المعارضة السورية والمدعو «رياض الترك» ، وذلك في إشارة إلى معارضة معظم الجنود العراقيين لمقاومة دخول القوات الأمريكية للعراق .

بالإضافة إلى ذلك فإن خوف الحكومة من كونها الهدف الجديد في خطة أمريكا لتبديل أنظمة الحكم ؛ سوف يدفعها إلى الحذر من ارتكاب أية انتهاكات فادحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، فقد صرح «أنور بوني» أحد الناشطين البارزين في مجال حقوق الإنسان : «يعتقد البعض منا أنه نتيجة لما يجري في العراق فقط على يد الأمريكيين قد دب الخوف في قلوب حكامنا ، وهو الأمر الذي أفسح المجال لنا كمصلحين» .

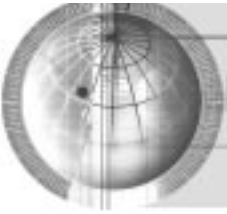
\* \* \*

### الاستراتيجية السورية في التعامل مع احتلال العراق:

وفي عدد شهر نوفمبر يشبه «جاري جامبيل» الاستراتيجية التي ينتهجها الرئيس السوري بشار الأسد في تعامله مع الاحتلال الغربي للعراق بشكل لافت للنظر ؛ وبتلك التي عالج بها والده مسألة دخول قوات أمريكية وأوروبية متعددة الجنسيات إلى بيروت في عام ١٩٨٢م . وقد تمثلت مهمة هذه القوات في تعزيز الحكومة اللبنانية وإرساء الاستقرار في العاصمة ، وهي المهمة نفسها التي تقع على عاتق قوات التحالف في العراق في وقتنا الحالي ، حتى إن تداعيات هاتين المهمتين هي نفسها التي تتمثل في إعادة بناء نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي في دولة من دول الجوار .

فقد قام الرئيس الراحل حافظ الأسد في عام ١٩٨٢م بتسريب ناشطين من كتائب الحرس التابعة للثورة الإسلامية الإيرانية من سوريا إلى داخل لبنان ، حيث قاموا بتنظيم حركة مقاومة ضد الاحتلال ؛ متسببين في تصعيد مسلسل من الاغتيالات والسيارات المفخخة التي أودت بحياة مئات من جنود القوات الأمريكية الأوروبية متعددة الجنسيات ، حتى إنها في آخر الأمر قد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إلى إخراج جميع قوات حفظ السلام من لبنان . وكما يرى المراقبون الغربيون ؛ فإن سوريا تستخدم الأسلوب نفسه في الوقت الراهن ، إلا أن تلك العناصر المتطرفة التي تقوم بتسهيل تسللها هذه المرة من السنة





وليس من الشيعة، وهي بذلك ترى أن هدفها هو حمل قوات التحالف على الخروج من العراق. إن هذا التشابه لا يتوقف عند هذا الحد؛ بل يمتد إلى ما هو أعمق من ذلك، فالهجمات التي دعمتها سوريا ضد القوات الغربية كانت مجرد جزء من استراتيجية سياسية أكثر شمولاً، فالهدف من هذه الهجمات لم يكن في حقيقة الأمر مجرد إقناع القوات الأمريكية الأوروبية متعددة الجنسيات بالتخلي عن لبنان؛ بل لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بأن أفضل سبيل لخدمة مصالحهم في لبنان هو التكيف مع المصالح السورية ومواكبتها. فقد كان الهجوم على القوات الأمريكية الأوروبية متعددة الجنسيات هو ببساطة السبيل الأكثر سهولة للوصول بمستوى إخفاق مهمتهم إلى أكبر خسارة ممكنة، وقد تحول نشاط تلك الجماعات المتطرفة التي تدعمها سوريا بعد خروج هذه القوات إلى عمليات اختطاف للمدنيين الغربيين في لبنان كوسيلة لجعل خسائرها أكثر فداحة. وفي نهاية الأمر حصل السوريون على مبتغاهم من لبنان، فقد أجازت الولايات المتحدة الأمريكية الاجتياح السوري لبيروت في عام ١٩٩٠م، كما أنها ساندت تكتيكياً احتلالها للبنان منذ ذلك الحين.

والآن سوريا تنتهج استراتيجية المقايضة نفسها، وذلك لمنع العراق من تشكيل حكومة ديمقراطية مؤيدة للغرب، ومع ذلك ففي الوقت الذي أحرزت فيه حربها التقويضية ضد قوات التحالف نجاحاً مدياً حتى الآن، إلا أن المسار السياسي لهذه الاستراتيجية متعثر. وبالرغم من أن سوريا قد شجعت تصاعد التمرد في العراق، ذلك الذي يطالب بالمزيد من أرواح جنود التحالف ومدنيي العراق، فقد أخفقت مع ذلك في عزل مجلس الحكم العراقي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

وترعى سوريا شبكة من الحلفاء المعترف بهم من جهات عدة، وقد تمكن هؤلاء الحلفاء مؤخراً من اغتصاب السلطة؛ بحيث يتمكنون من التظاهر بأنهم يمثلون كل الجماعات الإقليمية الرئيسية، وذلك في لبنان. أما في العراق فلم تقو سوريا إلا على أن تحشد أقليات عرقية وقومية في إطار أقلية عرقية، وبالرغم من أن هذا سيكون كافياً لتغذية العصيان المسلح في الوقت الحالي وعلى الأمد القريب؛ فإن السنّيين العراقيين سوف يكتشفون في نهاية الأمر أن سوريا لن تستطيع أن تقدم لهم نموذجاً سياسياً بديلاً عدا الفوضى.